تشكيل لجنة حكومية لإخلاء مدينة (بنغازي) الليبية من المجموعات المسلحة

■ بنغازي / متابعات :

أعلنت رئاسة الوزراء الليبية عن تشكيل لجنة وزارية لتطبيق قرار المؤتمر الوطني العام (البرلمان) القاضي بإنهاء وجود كل المجموعات المسلحة غير الشرعية في بنغازي، على غرار لجنة تنفيذ قرار مشابه نصّ على إخلاء العاصمة طرابلس من التشكيلات المسلحة.

ويترأس هذه اللجنة وزير التعليم العالي محمد أبوبكر، وبعضوية وزير الإسكان علي الشريف ووزير المواصلات عبدالقادر أحمد ووزير الداخلية الأسبق عاشور شوايل بصفة مستشار مكلف من مجلس الوزراء.

وكان رئيس الحكومة الليبية علي زيدان قد أكد خلال زيارته لبنغازي وهي الزيارة الثانية له خلال 10 أيام، على التزام الحكومة بالعمل على دعم الجهود الأمنية بالمدينة، والعمل على إنهاء المظاهر المسلحة، عدا الجيش والشرطة، بالمدن الليبية كافة.

والتقى زيدان في بنغازي مع رئيس الغرفة الأمنية المشتركة وآمر قوات الصاعقة ومدير الأمن بالمدينة، للوقوف على تنفيذ الخطة الأمنية التي وضعت لإنهاء الانفلات الأمني الذي تعيشه بنغازي منذ أشهر، فضلا عن التفجيرات والاغتيالات شبه اليومية.

كما شهدت بنغازي قبل أيام مواجهات دامية بين قوات الجيش وكتيبة أنصار الشريعة سقط نتيجة لها قتلى وجرحى.

وبعد نجاحها المبدئي في تطبيق القرار القاضي بإخلاء العاصمة طرابلس من المجموعات المسلحة، تراهن الحكومة على الدعم الشعبي، في مختلف الأقاليم، لبناء الجيش والشرطة وإنهاء المظاهر المسلحة الخارجة عن القانون والشرعية.

■ رئيس الوزراء الليبي خلال اعلانه اخلاء مدينة بنغازي من المجموعات المسلحة

تشكيك بالتقرير الفرنسي عن وفاة الزعيم الفلسطيني «عرفات»

■ الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات

■ عواصم / متابعات :

شكك ناصر القدوة ابن شقيقة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في التقرير الفرنسي الذي استبعد فكرة وفاة خاله مسموما، بينما قالت إسرائيل إن نتائج التقرير لم تفاجئها، في حين قال مسؤول فلسطيني إنه سيكشف قريبا عن الأشخاص الذين يعتقد أنهم مسؤولون عن موت عرفات.

وقال القدوة إنه لم يطلع حتى الآن على فحوى التقرير الفرنسي، مشددا في الوقت نفسه على أن أي معلومات جديدة حول موت عرفات خصوصا من فرنسا يجب أن تنسجم مع التقرير الطبي الأولي الذي صدر عن المستشفى عام 2004، وفق تعبيره.

من جهتها، أعربت سهى عرفات أرملة الرئيس الراحل عن انزعاجها من التناقض بين تقديرات الخبراء السويسريين والفرنسيين.

وقال خبراء فرنسيون في الطب الشرعي بأن عرفات مات بسبب الشيخوخة، وهو ما يتعارض مع تقارير دولية سابقة أشارت إلى أنه مات مسموما.

وأشار تقرير الخبراء الفرنسيين -الذي أطلعت عليه سهى عرفات ومحاميها سعد جبار- إلى أن عرفات مات جراء نزف في الدماغ وعدوى أصابت الجهاز الهضمي. ولم ينف التقرير الفرنسي وجود مادة البولونيوم في رفات عرفات، إلا أنه لم يربطها بأسباب الوفاة.

وأتت هذه النتائج في إطار تحقيق في الجريمة بدأته باريس في أغسطس من العام الماضي بناء على شكوى رفعتها سهى عرفات أمام القضاء الفرنسي قبل ذلك بشهر.

وقد علق المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية على التقرير الفرنسي بالقول إن النتائج لم تمثل مفاجأة لإسرائيل.

وفي تصريح لافت، قال توفيق الطيراوي رئيس التحقيق الرسمي الذي تجريه السلطة الفلسطينية حول ملابسات وفاة عرفات إنه سيكشف قريبا عن الأشخاص الذين يعتقد أنهم مسؤولون عن موت الزعيم الراحل.

ووعد الطيراوي بأن يكون مؤتمره الصحفي التالي هو الأخير، وبأن يسلط الضوء على من ارتكب أو شارك أو تآمر في هذا الموضوع، مشيرا إلى أن التحقيق الفلسطيني شارف على الانتهاء.

وبعد نشر هذه التصريحات، أوردت وكالة (معا) الفلسطينية نفيا لها، ونسبت إلى الطيراوي قوله إنه لم يصدر عنه أي تصريح بشأن الكشف عن أسماء المتورطين في اغتيال عرفات، وأضافت أن التحقيق ما زال مستمرا وأنه ستكشف الأسماء إذا خلص إلى «النتائج الأكيدة».

مقتل وجرح العشرات في سلسلة تفجيرات بالعراق

■ جانب من التفجيرات بالعراق

■ بغداد / متابعات :

قتل 18 شخصا على الأقل، وأصيب العشرات بجروح في سلسلة تفجيرات ضربت مناطق متفرقة في العراق، حسب ما أفادت به مصادر أمنية وطبية.

وأوضحت المصادر أن سلسلة هجمات ضربت خمس مدن في البلاد، أبرزها هجوم منسق ضد مقر حكومي في منطقة الطارمية شمالي بغداد.

وفي تفجير الطارمية، وما تبعه من هجوم مسلح، قتل تسعة أشخاص، وأصيب 17 آخرون، حيث استهدف مجمعا حكوميا يضم مكاتب للشرطة ومبنى القائم مقامية.

وأوضح ضابط في الشرطة برتبة عقيد أن القتلى والجرحى سقطوا جراء هجوم بعبوتين ناسفتين، تلاه تفجيران بحزامين ناسفين استهدفا مبنى قائم مقامية الطارمية.

وفي منطقة البياع جنوب غربي بغداد قتل ستة أشخاص، وأصيب 14 بجروح في انفجار سيارة مفخخة كانت مركونة.

كما أصيب خمسة من المارة بجروح في انفجار عبوة ناسفة على طريق رئيسي في منطقة العامرية غربي بغداد.

وفي بعقوبة (60 كلم شمال شرقي بغداد)، قتل شخص بانفجار عبوة لاصقة على سيارته الخاصة في حي الأمين وسط المدينة، وقتل شخص آخر وأصيب خمسة بجروح في انفجار سيارة مفخخة قرب قائم مقامية قضاء بلدروز شرقي بعقوبة وفقا لمصادر أمنية وطبية.

وفي أبوغريب (20 كلم غربي بغداد)، قال عقيد الشرطة إن شخصين قتلا، وأصيب سبعة آخرون بجروح جراء انفجار عبوة ناسفة صباحا عند سوق لبيع الخضار في المنطقة.

وقال ضابط في الشرطة برتبة مقدم إن مسلحين مجهولين اغتالوا ضابطا برتبة رائد قرب منزله في حي الشهداء جنوبي الفلوجة.

وفي سامراء (110 كلم شمالي بغداد)، قال ضابط برتبة مقدم إن ثمانية من الشرطة، بينهم ضابطان، أصيبوا بجروح في تفجير لصهريج مفخخ استهدف مركز شرطة ناحية دجلة إلى الشمال من سامراء.

وتشهد المدن العراقية أعمال عنف يومية بشكل متصاعد بالتزامن مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية المقررة في 30 أبريل المقبل.

وقتل نحو 950 شخصا في أعمال العنف في العراق خلال الشهر الماضي، فيما قتل أكثر من 6200 شخص في عموم العراق منذ بداية العام الحالي، وفقا لحصيلة أعدتها وكالة الصحافة الفرنسية استنادا إلى مصادر رسمية.

في هذه الأثناء حمّل العلامة الشيخ عبدالملك السعدي الحكومة العراقية وأجهزتها الأمنية المسؤولية عن اغتيال منظم اعتصام الفلوجة الشيخ خالد الجميلي وعمليات التصفية التي تستهدف رموزا دينية وعشائرية.

من ناحية أخرى، توافد شيوخ عشائر وممثلون عن الحركة الشعبية لتحرير العراق في محافظة ذي قار بجنوبي البلاد على مجلس عزاء الجميلي الذي اغتيل السبت الماضي، وألقيت في المجلس قصائد تستنكر الاغتيالات السياسية وتدعو العراقيين إلى وحدة الصف.

› الياس الديري

مفتاح الفرج في جيب روحاني!

ترجّح عواصم الدول الست التي شاركت في مؤتمر جنيف بقاء المنطقة العربيّة في مهبّ التطوُّرات السوريّة إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً، وإلى أن ينجلي الموقف الإيراني من اتفاق جماعي وشامل، ينبثق منه الشرق الأوسط الجديد الذي كثرت الأحاديث والترجيحات عن احتمالاته... إذا كان هناك جديد.

في هذا الوقت تندفع حمم البركان السوري في اتجاه لبنان، حيث وسّعت التطورات دائرة القتل والخطف والقنص في «ضيافة» طرابلس الفيحاء، بلوغاً عين الحلوة... تأميناً لعدالة «التوازن» بين الشمال والجنوب.

إلا أنّ ذلك لا يشكّل مفاجأة غير متوقّعة. وما لم تطل إيران على المنطقةَ بترجمة عملية وإيجابيّة لـ«الاتفاق التاريخي»، فإن حلقة الاضطرابات والمواجهات ستزداد اتساعاً، ازدياد خطورتها على الوضع اللبناني الذي لا يختلف عمّن ينزلق إلى حافة الهاوية.

وتأكيداً لموجة القلق التي تنتاب أصدقاء لبنان عربيّاً ودوليّاً، وجدت المفوّضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان نافي بيلاي أن تزيح الستارة وتُعلن اتهامها الرئيس السوري بشّار الأسد «بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، مع ما يترتّب على هذا الاتهام من تداعيات خطيرة»...

إلا أنّ الأولويّة دائماً لوقف القتال. لوقف قتل الأبرياء. لوقف الدمار الذي لم تعرف مثله الحروب العالمية، وفي كل أرجاء سوريا. وقبل أن تتغلغل «رقصة الموت الجماعي» في المناطق والمدن حيث الاختلاط والتنوّع لا يختلفان عن صحن السَلَطَة...

منذ اليوم الأول لإعلان «اتفاق جنيف»، قيل بصريح العبارة إن الامتحان الحقيقي لهذا الاتفاق ليس في إيران. ولا حتى في سوريّا. إنما هو في لبنان حيث الشلل والتعطيل يفتكان بالدولة والتركيبة والنظام، وأكثر مما تفعله الطائرات والصواريخ.

غير أن ما حصل، سواء في سوريا أو لبنان، كان العكس تماماً. وكان أن انفجرت الاشتباكات والاصطدامات في طرابلس الفيحاء، وفَلَت الحبل على غاربه في سوريا، في كل سوريا. جوّاً وبرّاً. وبالأسلحة الثقيلة والصواريخ البعيدة المدى.

فإلى أين، وإلى متى؟

وهل صحيح أن النظام يحاول تبليغ مؤتمر جنيف – 2، قبل انعقاده، أنه هو الحلّ الوحيد لهذا الانفلاش المُرعب لكل أنواع القتل والتخريب والتدمير؟

وانطلاقاً من هذه «الخطة» كانت العودة «التكفيريّة» إلى معلولا، وخطف 12 راهبة، ومعها المعارك العنيفة.

لا أحد يجهل، أو ينكر، أو ينفي، أن مفتاح الحل والربط في يد إيران. سواء بالنسبة إلى النظام السوري ورئيسه، أم بما يخصّ دور «حزب الله» في الحرب السوريّة وعلى نطاق واسع...

ثمة ما يشبه الإجماع على أن مفتاح الفَرَج في جيب الرئيس حسن روحاني.

الكونجرس يتجاهل «أوباما» في عقوبات إيران

رغم اعتراضات البيت الأبيض على فرض عقوبات جديدة على إيران، أكدت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية على استمرار الكونجرس الامريكي في خططه لفرض عقوبات جديدة عليها.

وقرر الكونجرس في مسودة القانون الخاص بفرض العقوبات، تأجيل اتخاذ أي خطوة عقابية ضدها في حال أسفرت الجولة الأخيرة من المفاوضات عن نتائج جيدة.

كما أكدت المجلة على مخالفة بعض البرلمانيين الديمقراطيين للرئيس الأمريكي «باراك اوباما» بالموافقة على قانون العقوبات، وهو مالم يعتد عليه الرئيس الأمريكي من قبل إزاء سياسته الخارجية.

كما أشارت إلى فشل محاولة الحكومة الأمريكية في إظهار التأييد لمباحثات «جنيف» عندما أبدى 17 قانونيًا فقط من أصل 535 قانونيًا وبرلمانيًا تأييدهم المتواضع للمباحثات. كذلك فشل البرلماني الديمقراطي البارز «روبرت منديز» في إقناعهم بخطورة فرض عقوبات جديدة لما فيها من إفشال المفاوضات وإشعال الحرب مع إيران.

وأكدت المجلة أن القانون الآن في انتظار التوافق بين الأغلبية والأقلية داخل الكونجرس في تجاهل صريح للرئيس «اوباما» ولإدارته.

«علمانية» فرنسا أمام القضاء

سلّطت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، فى افتتاحيتها، الضوء على مسألة حظر ارتداء النساء للنقاب فى فرنسا بعد طرد عاملة مُحجبة من دار حضانة بإحدى الضواحى الفرنسية بسبب ارتدائها للحجاب.

وذكرت الصحيفة الأمريكية، فى افتتاحيتها المعنونة «علمانية فرنسا أمام القضاء»، أن الجمهور الفرنسى يميل – بأغلبية ساحقة – نحو هذه القوانين، ولكن الكثيرين، كما تقول الحكومة يشعرون أنه من الضرورى الدفاع عن الطبيعة العلمانية للجمهورية الفرنسية.

واستطردت الصحيفة قائلةً: « فى سياق ازدياد التعصب العنصري والعرقي، فإن هذه القوانين قد أدت إلى عزل ووصم النساء المسلمات لتضيف بذلك المزيد إلى حالة الارتباك العاطفى والتعقيد الموجودة بالفعل».

وأشارت الافتتاحية إلى ما أعلنه الرئيس الفرنسى «فرانسوا أولاند» فى مارس الماضى أن منع الحجاب يجب أن يمتد إلى المؤسسات التى ترعى الأطفال، والشركات المشاركة فى الخدمات العامة.

وأردفت الصحيفة قائلة: «لحسن الحظ، هناك علامات مُبشرة فى هذه المناقشة، بعد احتجاج الأكاديميين على فكرة منع الحجاب فى الجامعات».

وحثت الصحيفة فى ختام افتتاحيتها الرئيس «فرنسوا أولاند» على الالتفات إلى تصريحات «مرصد العلمانية» فى 15 اكتوبر، وهى مجموعة استشارية أنشأها الرئيس «أولاند» فى إبريل الماضى، والتى قال فيها: «لا توجد ضرورة لإصدار قانون جديد بشأن الملابس الدينية، وأن أماكن العمل الخاصة لا تدخل فى إطار منع الحجاب».

حول العالم

مظاهرات بأوكرانيا والحكومة تنجو من حجب الثقة

■ كييف / وكالات :

واصل المتظاهرون في أوكرانيا احتجاجاتهم ضد قرار الرئيس فيكتور يانوكوفيتش تعليق التوقيع على الشراكة التجارية مع الاتحاد الأوروبي، في حين خرجت مظاهرات أخرى مؤيدة للرئيس وللحكومة التي نجت من حجب الثقة عنها في تصويت برلماني جرى أمس ، بينما اعتذر رئيس الحكومة ميكولا أزاروف عن استخدام حكومته للقوة ضد المتظاهرين.

وتجمع آلاف الأشخاص أمام مقر البرلمان وسط إجراءات أمنية مشددة مطالبين باستقالة الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة، في حين واصل المحتجون غلق الطرق المؤدية إلى الوزارات الرئيسية وسط العاصمة كييف.

وتتواصل الاضطرابات الأمنية في كييف وعدد من المدن الأوكرانية الأخرى منذ 21 نوفمبر الماضي حينما أعلنت الحكومة تعليق إعداد اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كان يفترض التوقيع عليها نهاية الأسبوع الماضي.

واجتذبت المظاهرات التي تصاعدت مطلع الأسبوع الجاري عددا يصل إلى 350 ألف محتج احتشدوا ضد قرار يانوكوفيتش. وأغلق المحتجون مبنى الحكومة الرئيسي في محاولة لإسقاط النظام.

في المقابل احتشد مؤيدو يانوكوفيتش -الذي توجه إلى الصين في زيارة رسمية كانت مقررا سابقا- في كييف اليوم تنديدا بما وصفوها «بالمحاولة الانقلابية الفاشية» على الحكم.

وتوعد المشاركون في هذه المظاهرة التي انطلقت من حديقة مارينسكي المجاورة لمبنى البرلمان، بالاستمرار في تظاهرهم إلى أجل غير مسمى.

من جانبه رفض البرلمان مذكرة لحجب الثقة عن الحكومة كانت المعارضة قدمتها بعد تعليق رئيس البلاد التوقيع على الشراكة التجارية مع أوروبا.

وحصل الاقتراح على 186 صوتا فقط، في حين أن العدد المطلوب هو 226 صوتا.

وكان «حزب الأقاليم» الذي ينتمي إليه الرئيس ويشكل الأغلبية في البرلمان بـ254 مقعدا من إجمالي 444، قد أكد أنه لن يدعم الاقتراح.

وقال رئيس الوزراء ميكولا أزاروف في جلسة البرلمان إن حكومته تأسف لاستخدام الشرطة القوة ضدّ المتظاهرين، ودعا زعماء المعارضة إلى عدم تكرار سيناريو «الثورة البرتقالية» عام 2004.

وكان أزاروف اتهم في وقت سابق المعارضة بالتخطيط للاستيلاء على البرلمان، بينما دعا الرئيس يانوكوفيتش إلى الهدوء، قائلا إن الاحتجاجات يجب أن تكون سلمية وتلتزم بالقانون.

وفي أول رد رسمي لروسيا على تلك الاحتجاجات، اتهم الرئيس فلاديمير بوتين أيادي خارجية بالعمل على زعزعة الاستقرار في البلاد، وقال إن المعارضة تحضر «لمجزرة لا لثورة»، مشيرا إلى أن ما يجري لا صلة له بالعلاقات بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي.

أما الولايات المتحدة فانتقدت ما وصفته بعنف الحكومة الأوكرانية ضد المحتجين، ودعت السلطات إلى احترام حقوق الأوكرانيين في حرية التعبير والتجمع.

الناتو يرهن وجوده في أفغانستان بالاتفاق الأمني

■ كابول/متابعات:

أكد حلف شمال الأطلسي (ناتو) أن مهمته في أفغانستان ستنتهي مع انسحاب القوات الدولية نهاية العام 2014، إذا لم يوقع الرئيس الأفغاني حامد كرزاي الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة التي تحذر من تعريض الأفغان للخطر.

وقال الأمين العام للناتو أندرس فوغ راسموسن إن الحلف سيضطر لسحب جميع قواته من أفغانستان نهاية 2014 إذا لم يحصل على إطار قانوني لوجوده عبر التوقيع على الاتفاقية الأمنية مع واشنطن، والتي تمهد لاتفاق مثيل مع الحلف.

وحذر الناتو من أن غياب الإطار القانوني سيهدد التعهدات الدولية بالتمويل، وقال مصدر فيه «بدون الوجود الدولي على الأرض ستكون هناك علامة استفهام حول هل ستكون لدى المانحين الدوليين الثقة كي يدفعوا».

وتلقت أفغانستان تعهدات بالحصول على 4.1 مليارات يورو (نحو 5.5 مليارات دولار) سنويا لتدريب قواتها الأمنية بعد عام 2014، فضلا عن أكثر من 16 مليار دولار في صورة مساعدات مدنية بحلول نهاية العام 2015.

وكان المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (لويا جيرغا) قد أيد الشهر الماضي الاتفاقية الأمنية التي تهدف إلى تشكيل الوجود العسكري الأميركي في البلاد بعد عام 2014، لكن كرزاي قال إنه ربما لن يوقعها وسيتركها للرئيس المقبل بعد انتخابات أبريل المقبل.

وتتألف القوات التي يقودها الناتو من نحو 800 ألف جندي غالبيتهم من الأميركيين. ويعتزم الحلف إبقاء بعثة للتدريب في أفغانستان قد يتراوح عددها من ثمانية آلاف إلى 12 ألف جندي بعد 2014، ستأتي معظمها من الولايات المتحدة، ولهذا فإنه بدون واشنطن لن يكون وجود البعثة ممكنا على الأرجح.

تنحية الرجل الثاني في كوريا الشمالية

■ بيونج يانج / وكالات :

أفاد مسؤولون من كوريا الجنوبية بأن زوج عمة الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون -الذي يعتبر ثاني أقوى رجل في البلاد- أبعد من منصبه، وأعدمت السلطات مقربين منه.

وقالت أجهزة الاستخبارات الكورية الجنوبية -في تقرير عرضته على لجنة برلمانية- إن جانغ سونغ ثايك أقيل من منصبه نائبا لرئيس لجنة الدفاع الوطني، أعلى هيئة قرار في البلاد، حسب ما نقلت الصحافة الكورية الجنوبية عن أحد النواب.

وفي حال تأكد النبأ، فإن إقالة ثايك ستشكل التطور السياسي الأبرز داخل السلطة في كوريا الشمالية منذ وصول كيم جونغ أون إلى السلطة في ديسمبر 2011 خلفا لوالده كيم جونغ إيل الذي توفي بصورة مفاجئة أواخر العام ذاته.

وقال النائب جونغ شيونغ راي للصحافة إن أجهزة الاستخبارات الكورية الجنوبية أوضحت خلال اجتماع عقد بشكل طارئ مع اللجنة البرلمانية أن جانغ «أبعد مؤخرا من منصبه، وأعدم اثنان من المقربين منه، هما ري يونغ ها وجانغ سو كيل علنا في منتصف نوفمبر الماضي».

وأضاف أن «جميع أفراد الجيش بلغوا بعمليتي الإعدام، ومنذ ذلك الحين توارى جانغ عن الأنظار».

وكان جانغ -على مدى عقود- إحدى شخصيات النظام الكوري الشمالي الذي تزعمته ثلاثة أجيال من عائلة كيم (الجد والأب والابن) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتولى تقديم المشورة إلى الزعيم الحالي في خطواته الأولى على رأس البلاد.

وقد تشوهت صورة جانغ (67 عاما) في 2004 إثر اتهامه بالفساد، وأعيد إليه اعتباره في العام التالي، ورقّي في 2007 إلى قيادة حزب العمال، مما أتاح له السيطرة على الشرطة والقضاء.

وكان يضطلع بدور أساسي بعد تعرض كيم جونغ إيل في 2008 لجلطة دماغية، وكان يعد الرجل الثاني في النظام.

وكانت زوجته كيم كيونغ هوي (67 عاما) تتمتع أيضا، بنفوذ كبير في أروقة الحكم منذ أربعين عاما. وفي سبتمبر 2010 رقيت إلى رتبة جنرال بأربع نجوم، وتسري شائعات منذ سنة أنها تعاني وضعا صحيا حرجا